BADEA
المصرف
العربي للتنمية
الاقتصادية
في إفريقيا

المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

دور المصرف في دعم القطاع الخاص والتجارة في أفريقيا

معًا من أجل
إفريقيا

إخلاء المسؤولية:

أعد موظفو المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (المصرف) هذا التقرير. وينوه أن جميع النتائج والتفسيرات والخلاصات الواردة في هذا التقرير لا تعكس بالضرورة آراء المصرف أو مجلس إدارته أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن المصرف دقة البيانات الواردة في هذا التقرير، ولا تعكس جميع الحدود والألوان والمسميات وغيرها من المعلومات الموضحة على أي خريطة في هذا التقرير عن رأي المصرف فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي إقليم، ولا تعكس أي تأييد أو قبول لهذه الحدود. ولا يوجد في هذا التقرير ما يُشكل أو يُعد تقييدًا أو تنازلاً عن الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها المصرف، فجميعها محفوظة له بصفة خاصة.

نبذة عن المصرف

تأسيسه

تأسس المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا بموجب قرار مؤتمر القمة العربية السادس الذي عُقد في الجزائر العاصمة (في الثامن والعشرين من نوفمبر 1973). وقد بدأ المصرف عمله في مارس 1975.

الهوية المؤسسية

يُعد المصرف مؤسسة مالية مملوكة لثماني عشرة دولة عربية من أعضاء جامعة الدول العربية التي وقّعت اتفاقية إنشائها في الثامن عشر من فبراير 1974. وهو مؤسسة دولية مستقلة تتمتع بالشخصية القانونية الدولية الكاملة و بالاستقلال التام في المجالين الإداري والمالي، وتخضع لأحكام اتفاقية تأسيسها ومبادئ القانون الدولي.

التكليف

أُنشِئ المصرف بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي والفني بين المنطقتين العربية والإفريقية وتجسيد التضامن العربي الإفريقي القائم على أسس المساواة والصداقة. وتحقيقًا لهذا الهدف، تم تكليف المصرف بما يلي:

- المشاركة في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول الإفريقية.
- تشجيع إسهام رؤوس الأموال العربية في التنمية في الدول الإفريقية.
- المساعدة على تقديم المعونة الفنية اللازمة لتنمية إفريقيا.

رؤيتنا

أن نكون منبرًا للتعاون الاقتصادي العربي الأفريقي للتنمية.

رسالتنا

تعزيز التعاون الاقتصادي العربي الأفريقي من خلال تقديم المعونة المالية، والاستثمار، والدعم الفني.

قيمنا

يُدرك المصرف أن منظومة القيم ترتبط بسلوك المؤسسة وتنعكس في توطيد علاقته بعملائه وشركائه. وتشمل منظومة القيم لدى المصرف كل ما يخص أفريقيا من الطموح، والعدالة، والاستجابة، والنزاهة، والتعاون، والمساءلة.

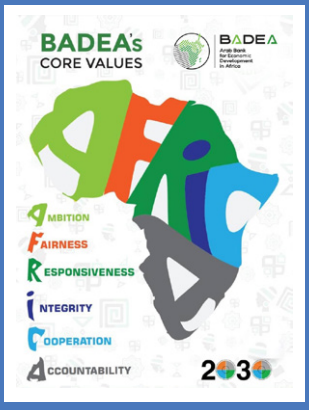

المجالات المحورية الأربعة لإستراتيجية المصرف لعام 2030

الاستثمار في البنية الأساسية لتحقيق الشمول والتصنيع والابتكار

تطوير سلسلة القيمة الزراعية للتمكين

تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال

تعزيز التجارة وتنمية القطاع الخاص لتحقيق النمو وخلق فرص العمل

إطار عمل إستراتيجية المصرف لعام 2030

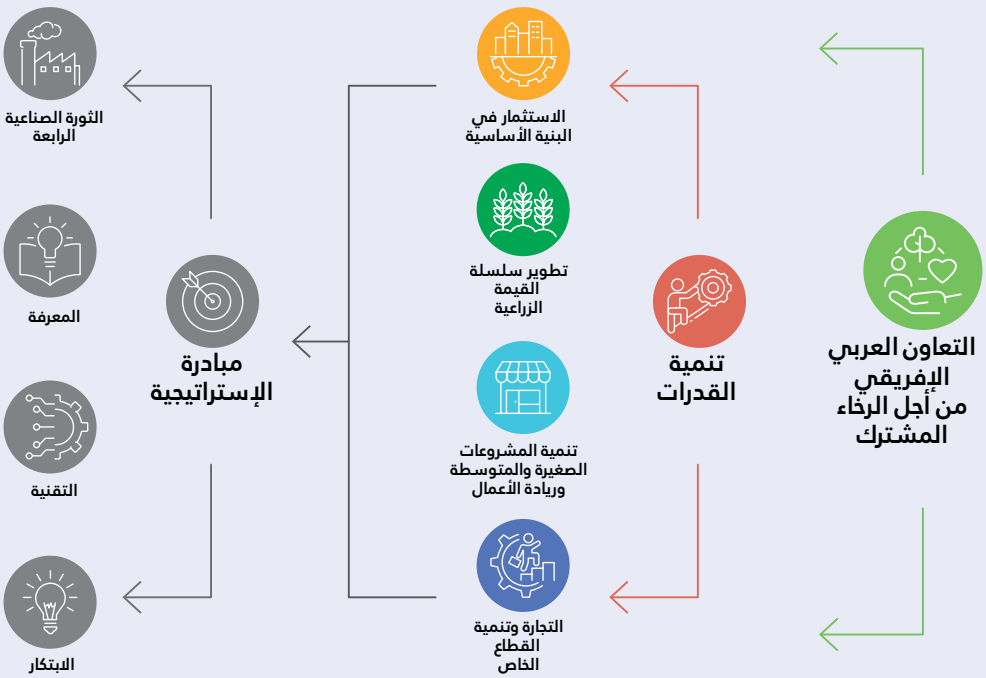

إجمالي التحويلات المالية للدول الإفريقية (من 1975 حتى 2025)

نوع العملية	عدد العمليات	حجم التمويل (مليون دولار أمريكي)
مشروعات تنمية القطاع العام	777	9,060
العمليات في القطاع الخاص	77	2,455
عمليات تمويل التجارة	94	6,729
عمليات تنمية القدرات	1,023	266
المجموع	**1,971**	**18,510**

التحويلات المالية حسب مجال تركيز الإستراتيجية:

مجال تركيز الاستراتيجية	عدد العمليات	التحويل المالي (مليون دولا أمريكي)	%
الاستثمار في البنية الأساسية لتحقيق الشمول والتصنيع والابتكار	466	5,791	%31
تطوير سلسلة القيمة الزراعية للتمكين	270	2,201	%12
تعزيز التجارة وتنمية القطاع الخاص لتحقيق النمو وخلق فرص العمل	171	9,184	%50
تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال	41	1,068	%6
تنمية القدرات	1023	266	%1
TOTAL	1,971	18,510	%100

التصنيف الائتماني للمصرف

في عام 2025، رفعت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيفات الائتمانية العالمية تصنيف المصرف العربي إلى AA+ مع نظرة مستقبلية مستقرة، مما وضع البنك بين أعلى مؤسسات التنمية متعددة الأطراف تصنيفًا على مستوى العالم، ويعكس تعزيز أسسه المالية ومرونته المؤسسية. كما أكدت وكالة التصنيف الائتماني اليابانية (JCR) تصنيف المصرف العربي عند AAA مع نظرة مستقبلية مستقرة، مدعومًا بوضعه المالي القوي، وممارساته الحكيمة في إدارة المخاطر، ودعم المساهمين القوي. وحافظت وكالة موديز على تصنيف المصرف عند Aa1 خلال العام، دون أي إجراء تصنيفي جديد، مما يؤكد فعليًا على قوة المركز الائتماني للبنك.

وتؤكد نتائج التصنيف هذه لعام 2025 مجتمعةً على كفاية رأس مال المصرف، وجودة أصوله العالية، وإدارته المنضبطة للسيولة. كما تسلط الضوء على قدرة البنك المعززة على حشد الموارد بشروط مواتية، وتوسيع نطاق الوصول إلى أسواق رأس المال، وتوجيه الاستثمارات العربية نحو مبادرات التنمية التحويلية في جميع أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء. إن الوضع الائتماني القوي للمصرف العربي يعزز سمعته كشريك تنموي موثوق به وذو رأس مال جيد وقادر على تقديم تمويل ميسور التكلفة وفعال في جميع أنحاء المنطقة.

شهادات الأيزو

في عام 2024، وتماشياً مع التزام المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا بالمسؤولية الاجتماعية وجهوده الدؤوبة للحد من الآثار السلبية على البيئة والمجتمع الناتجة عن أنشطته الداخلية ومشاريع التنمية التي يمولها، أكمل البنك بنجاح التدقيق السنوي لأنظمة الجودة والمسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات.

حصل البنك على شهادات الأيزو 37000 (حوكمة الشركات) والأيزو 26000 (المسؤولية الاجتماعية)، بالإضافة إلى شهادة الأيزو 14001 (الإدارة البيئية)، مما يُبرهن على التزامه بمعايير الاستدامة وحماية البيئة. كما جدد البنك شهاداته في الأيزو 9001 (إدارة الجودة) والأيزو/CEI 1-20000 (إدارة خدمات تقنية المعلومات) والأيزو/CEI 27001 (إدارة أمن المعلومات)، مع توصيات بتحديث هذه الشهادات إلى أحدث الإصدارات وتوسيع نطاقها ليشمل إدارات أخرى داخل البنك.

مقدمة

على الرغم من الاضطرابات العالمية، حافظت الدول المستفيدة من عمليات المصرف على مرونة ثابتة منذ عام 2022. تسارع النمو الإقليمي من 3.2% في عام 2022 إلى 3.7% في عام 2024، و إلى 4.1% في عام 2025، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 4.4% في عام 2026 و4.7% في عام 2027. يعكس هذا الاتجاه التصاعدي التأثير التراكمي الى إجراءات الإصلاح التي عززت استقرار الاقتصاد الكلي، واستمرار المرونة على الرغم من ضغوط التمويل وتقلبات أسعار السلع. من المتوقع أن تنمو الدول في منطقة COMESA بنسبة 5.8% وهي نسبة أعلى قليلاً من العام السابق. ومن المتوقع أن تنمو دول مجموعة شرق أفريقيا الخمس بنسبة 5.6%، بينما من المتوقع أن يتباطأ نمو المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) إلى 4.4%. ولا تزال دول مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية (SADC) الأبطأ نموًا بنسبة 2.9%، لكنها تُظهر تحسنًا بدءًا من عام 2024.

لم تعد أفريقيا ينظر إليها كمجرد موطن لأفقر مليار نسمة، بل كسوق نابضة بالحياة تضم أكثر من 1.3 مليار نسمة، وتتمتع بنفوذ اقتصادي متزايد. ويُقدّر الناتج المحلي الإجمالي للقارة حاليًا بنحو 3.4 تريليون دولار أمريكي، ما يعكس نموًا مطردًا، وزخمًا ديموغرافيًا، وإصلاحات اقتصادية مستمرة.

وبينما تتبوأ أفريقيا مكانة رائدة في النمو العالمي، تبرز فرصٌ هامة في إطلاق طاقاتها الإنتاجية، وتعزيز التعاون الإقليمي، وتوسيع نطاق الاستثمارات في البنية التحتية والطاقة والتكنولوجيا. وتهدف الاستراتيجيات الطموحة المُطبقة في جميع أنحاء القارة إلى مضاعفة حجم اقتصادها خلال العقد القادم، مدفوعةً بالتحول الهيكلي والتوسع الحضري السريع.

وتُعدّ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) حجر الزاوية في هذا التحول، إذ تُدمج أفريقيا في سوق موحدة - الأكبر من نوعها في العالم. ومن المتوقع أن تُعيد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تشكيل المشهد الاقتصادي لأفريقيا، من خلال خفض الحواجز التجارية، وتعزيز التنمية الصناعية، وتسهيل حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

آفاق نمو القطاع الخاص في دول أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وفرص التمويل:

إن وجود قطاع خاص قوي وحيوي أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المُستدامة والحد من الفقر، وخاصة في البلدان النامية؛ حيث يوفر القطاع الخاص تسع من كل عشر وظائف. وهكذا، بات هذا القطاع يمثل حجر الأساس لسوق العمل المُستدام والتوزيع الأكثر عدالة للدخل بين السكان، وتقود الشركات والمؤسسات الخاصة مبادرات مثل الاستثمار في البنية الأساسية، وشراكات البحث والتطوير، ومنصات تبادل المعرفة، ونقل التقنية، وتبادل المهارات. وتمكن هذه المبادرات البلدان من تحفيز التنمية وتسريعها، وزيادة الإنتاجية، وإيجاد فرص عمل من خلال تعزيز المهارات وتعزيز التقدم التقني.

بعد سنوات من تدفقات متواضعة نسبياً، بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا ما يُقدّر بنحو 97 مليار دولار أمريكي في عام 2024، ما يمُثّل انتعاشاً كبيراً ومستوى قياسياً جديداً، مدفوعاً جزئياً بصفقات تمويل المشاريع الضخمة وجهود تيسير الاستثمار في جميع أنحاء القارة. وعلى الرغم من تقلبات تدفقات الاستثمار العالمية - حيث شهدت الاقتصادات النامية عموماً انخفاضاً في الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أدنى مستوى له منذ ما يقرب من عقدين في عام 2023 - فقد تمكنت أفريقيا من زيادة جاذبيتها لرأس المال الأجنبي، حتى مع بقاء حصة الاستثمار الأجنبي المباشر مُركّزة في عدد قليل من الاقتصادات الرئيسية.

ومع ذلك، لا يزال الحصول على التمويل يمُثّل عائقاً بالغ الأهمية أمام القطاع الخاص الأفريقي. ولا تزال التحديات قائمة في حشد التمويل الخاص الكافي طويل الأجل، كما أن محدودية المساعدات والتمويل الاستثماري الموجّه نحو التنمية للمؤسسات الخاصة تُعيق النمو. وفي حين أن النسب التاريخية للمساعدات المُوجّهة إلى القطاع الخاص قد تخلّفت عن المتوسطات العالمية، مع استمرار توجيه جزء كبير من المساعدات الإنمائية الرسمية نحو المشاريع العامة بدلاً من الاستثمار الخاص، لا تزال هناك فجوات تمويلية كبيرة تُحدّ من قدرة الشركات على التوسع والابتكار والمنافسة إقليمياً وعالمياً.

تُبرز هذه الفجوة التمويلية الحاجة المُلحة لتسريع تنمية القطاع الخاص من خلال توسيع نطاق الوصول إلى الائتمان، وتعزيز الأسواق المالية، وتطوير آليات تقاسم المخاطر. ويمثل التراجع النسبي أو الركود في الإقراض المصرفي التقليدي وتمويل المشاريع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديًا وفرصة في آنٍ واحد لمؤسسات تمويل التنمية والمقرضين التجاريين لتوسيع نطاق الحلول المالية المُصممة خصيصًا لتلبية احتياجات القطاع الخاص في القارة بشكل أفضل.

ويمكن للفرص التالية أن تعزز تنمية القطاع الخاص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى:

1. **إمكانات النمو الاقتصادي:** تعد منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إحدى أسرع المناطق نموًا في العالم، ويلعب القطاع الخاص دورًا حاسمًا في دفع النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار والابتكار وتوفير فرص للعمل.
2. **وفرة الموارد:** إن المنطقة غنية بالموارد الطبيعية، ومنها المعادن والنفط والزراعة. ويمكن لمشاركة القطاع الخاص في استخراج هذه الموارد ومعالجتها أن تُساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية.
3. **تطوير البنية الأساسية:** يمكن للقطاع الخاص أن يُساهم في تطوير البنية الأساسية، ومنها الطاقة والنقل والاتصالات، وهذه الاستثمارات ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي المُستدام والقدرة التنافسية.
4. **السكان الشباب:** تضم المنطقة عددًا كبيرًا من السكان الشباب، وهو ما يمكن أن يشكل عائدًا ديمغرافيًا إذا ما تم تسخيره بشكل صحيح، كما يستطيع القطاع الخاص إيجاد فرص عمل والمشاركة في تنمية المهارات لإطلاق العنان لهذه الإمكانات.
5. **تحسين بيئة الأعمال:** تعمل العديد من بلدان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على تحسين بيئات الأعمال لديها من خلال تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى الحد من العقبات البيروقراطية، وتبسيط القواعد التنظيمية، وتعزيز ثقة المستثمرين.
6. **التقنية والابتكار:** إن اعتماد التقنية والابتكار آخذ في الارتفاع في المنطقة؛ حيث يتمتع القطاع الخاص وخاصة في صناعة التقنية بالقدرة على دفع عجلة التقدم وإيجاد فرص عمل جديدة.
7. **التكامل الإقليمي:** سينتج عن الجهود المبذولة لتحقيق التكامل والتعاون الإقليميين إيجاد بيئة أكثر ملاءمة للقطاع الخاص، ويشمل ذلك مبادرات لتنسيق السياسات التجارية، وتحسين الاتصال بالبنية الأساسية، وتسهيل الاستثمار عبر الحدود.
8. **إستراتيجيات التكامل:** تعمل العديد من البلدان الأفريقية على تحقيق التنويع الاقتصادي، وتجاوز الاعتماد على القطاعات التقليدية مثل الزراعة والموارد الطبيعية، بحيث يلعب القطاع الخاص، بما يشمل التصنيع والخدمات والتقنية، دورًا حاسمًا في عملية التنويع هذه.

9. **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تُعد الشركات الصغيرة والمتوسطة من العناصر الحيوية في القطاع الخاص في أفريقيا؛ حيث تُساهم بشكل كبير في التوظيف والتنمية الاقتصادية، وتنفذ الحكومات والمنظمات الدولية مبادرات لدعم نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال الوصول إلى التمويل وبناء القدرات وإنشاء الروابط مع السوق.
10. **الزراعة والأعمال الزراعية:** تبقى الزراعة هي القطاع المهيمن في العديد من الاقتصادات الأفريقية. ويُنظر إلى مشاركة القطاع الخاص في الأعمال التجارية الزراعية، بما في ذلك التصنيع وإضافة القيمة والتصدير، على أنها محرك رئيسي لتحقيق التنمية الريفية والحد من الفقر.
11. **فرص الاستثمار:** لقد اجتذبت أفريقيا اهتمامًا متزايدًا من المستثمرين الأجانب والمحليين، كما شهد القطاع الخاص استثمارات في قطاعات مثل الاتصالات والطاقة والبنية الأساسية والتقنية المالية، وهذه الاستثمارات ضرورية لدفع النمو الاقتصادي والتنمية.

ومع ذلك، يواجه القطاع الخاص في أفريقيا تحديات مختلفة، تشمل العقبات التنظيمية، والفساد، وعدم كفاية فرص الحصول على التمويل، وبيئة الأعمال المعقدة في كثير من الأحيان، كما يمكن أن يشكل عدم الاستقرار السياسي والمخاوف الأمنية في بعض المناطق مخاطر على أنشطة القطاع الخاص.

تمويل المصرف للقطاع الخاص والتجارة

تمويل المصرف للقطاع الخاص

يُساهم المصرف في تمويل القطاع الخاص في الدول المستفيدة من خلال خطوط الائتمان المقدمة للمصارف ومؤسسات تمويل التنمية الوطنية والإقليمية وذلك لإعادة إقراضها لتمويل مشروعات فرعية في القطاع الخاص كما يساهم المصرف في تمويل مشاريع القطاع الخاص ضمن القروض المشتركة بالتعاون مع مؤسسات التمويل الإنمائية، لتمويل مشاريع القطاع الخاص في قطاعات مختلفة.

ولمواصلة تعزيز دور القطاع الخاص من خلال توفير موارد مالية إضافية، اعتمد مجلس محافظي المصرف برنامج تمويل القطاع الخاص بموجب قراره رقم (6) لسنة 2014. تم إطلاق البرنامج مع بداية الخطة الخمسية السابعة؛ حيث تم تخصيص مبلغ 450 مليون دولار للتوزيع خلال سنوات الخطةويبين الجدول التالي مخصصات المصرف لتمويل مشروعات القطاع الخاص خلال خطتي العمل الثامنة والتاسعة.

السنة	الخطة الثامنة						الخطة التاسعة					
	2020	2021	2022	2023	2024	Total	2025	2026	2027	2028	2029	Total
مخصصات التمويل التجارة (مليون دولار أمريكي)	150	175	200	225	250	**1,000**	670	690	710	730	750	**3,555**

و بلغ إجمالي الموافقات حتى عام 2025 مبلغ **2,455 مليون دولار أمريكي** لحوالي **77 مشروعًا من مشاريع القطاع الخاص.**

تمويل التجارة

يركز المصرف على دعم التبادل التجاري بين المناطق العربية - الأفريقية والتجارة البينية الأفريقية، نظرًا للدور الفعّال للتجارة في عملية التنمية من خلال تسهيل حركة السلع والخدمات وتوفير مدخلات العمليات الإنتاجية وتزويد الأسواق المحلية والعالمية بالسلع الأساسية. ويبين الجدول التالي مخصصات المصرف لتمويل التجارة خلال خطتني الثامنة والتاسعة.

السنة	الخطة الثامنة						الخطة التاسعة					
	2020	2021	2022	2023	2024	Total	2025	2026	2027	2028	2029	Total
مخصصات التمويل التجارة (مليون دولار أمريكي)	520	540	560	580	600	**2,800**	1,870	1,890	1,910	1,930	1,950	**9,550**

وبلغ إجمالي الموافقات حتى عام 2025 مبلغ **6,729 مليون دولار أمريكي** لتمويل **94 عملية تجارية.**

يُبيّن الرسم البياني التالي إجمالي المخصصات التي اعتمدها المصرف للقطاع الخاص والعمليات التجارية في خطط التنمية الخمسية المتتالية الأخيرة بملايين الدولارات الأمريكية. ويُظهر ذلك بوضوح الأهمية التي يوليها المصرف للدور الذي يلعبه القطاع الخاص والعمليات التجارية في التنمية الاقتصادية للدول الأفريقية.

الخطط الخمسية	السابعة (2015-2019)	الثامنة (2020-2024)	التاسعة (2025-2029)
القطاع الخاص	450	1000	3,550
تجارة	1,000	2,800	9,550
المجموع	**1,450**	**3,800**	**13,100**

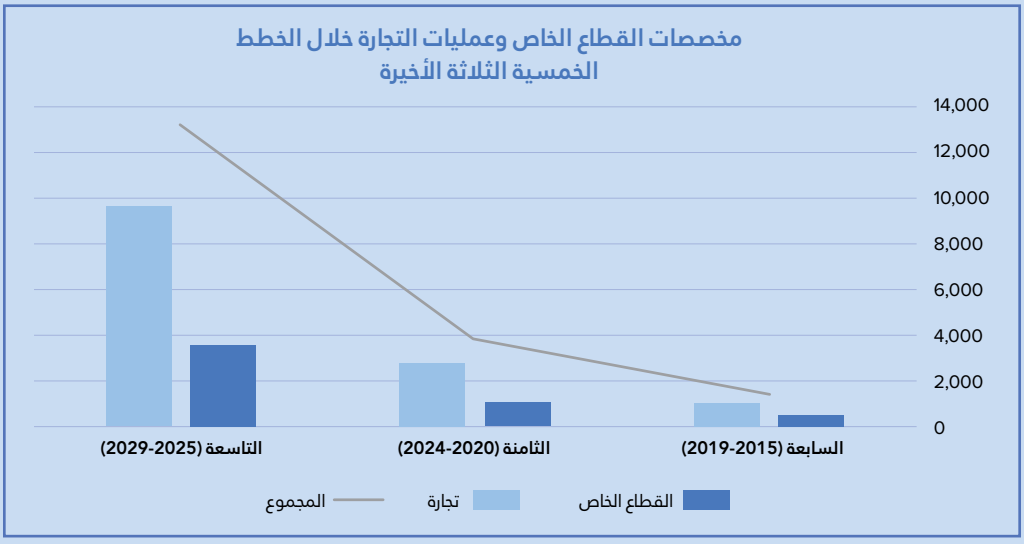

أمثلة لبعض المشروعات

قصة نجاح 1: الشراكة من أجل التأثير مع المؤسسات المالية الأفريقية الإستراتيجية:

العميل: مؤسسة مالية إقليمية أفريقية.

أنواع المعاملات: خطوط ائتمان لصالح القطاع الخاص، تسهيلات تمويل التجارة، الديون المختلطة/القروض الثانوية، القروض السيادية للبلدان المساهمة تجاه مشاركة بلدانهم في زيادة رأس مال المؤسسة، التمويل المختلط، الأسهم المباشرة، المنح غير القابلة للاسترداد.

المبالغ المعتمدة: 100 مليون دولار أمريكي في صورة ديون مختلطة، 15 مليون دولار أمريكي في صورة قروض للقطاع الخاص، إجمالي 80 مليون دولار أمريكي في صورة تسهيلات لتمويل التجارة، 400 مليون دولار أمريكي مجمعة في صورة قروض سيادية لدعم مساهمة الدول المساهمة الثمانية في زيادة رأس المال (50 مليون دولار أمريكي لكل دولة)، الأسهم المباشرة، 95,000 دولار أمريكي في صورة منح غير قابلة للاسترداد لتنمية القدرات.

الركائز الإستراتيجية للمصرف لعام 2030: القطاع الخاص وتمويل التجارة؛ البنية الأساسية، سلاسل القيمة الزراعية، تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال.

نبذة عن الصفقة:

يتمثل المشروع في التصدي بشكل جماعي للتحديات التي تواجه التنمية في أفريقيا، وتم تقديم العديد من أدوات التمويل المختلطة طويلة المدى للعميل، وتمثله مؤسسة مالية إقليمية رائدة تشارك بشكل كامل في إستراتيجية الحد من الفقر في أفريقيا مع التركيز على الاستدامة والتكامل على المستوى الإقليمي. لقد سهّل القطاع الخاص والأدوات المالية التجارية ذات التأثير الكبير ما يلي:

تأثير مباشر:

- قيادة الابتكار من خلال أول دين مختلط يصدره المصرف للتنمية في العالم (دين ثانوي بقيمة 100 مليون دولار أمريكي) والذي سيعزز قاعدة أسهم عملاء المصرف ويدعم مهمته في أفريقيا.
- تعزيز الأمن الغذائي عن طريق دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مع التركيز على سلاسل القيمة الزراعية والصناعات التحويلية، من خلال خط ائتمان بقيمة 30 مليون دولار أمريكي، وهو أحد صفقات المصرف للقطاع الخاص.
- تعزيز التجارة البينية الأفريقية من خلال تسهيل تمويل تجاري
- بقيمة 30 مليون دولار أمريكي.
- إيجاد فرص عمل جديدة كبيرة مع التركيز على التمكين الاقتصادي للشباب والنمو الشامل.

تأثير غير مباشر:

- دعم مبادرات التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره مثل مشروعات الطاقة الشمسية والممارسات الزراعية المرنة ومشروعات مكافحة التلوث
- تعليم آلاف الأطفال من خلال بناء مرافق مدرسية جديدة.
- تحسين صحة السكان من خلال مبادرات التخفيف من آثار (كوفيد-19).
- تعزيز السياحة المحلية.
- تطوير الاقتصاد الرقمي.
- بناء بنية أساسية حيوية جديدة للنقل لتعزيز التكامل الإقليمي، من بين أمور أخرى.

وفي إطار نافذة القطاع العام، تم توجيه الأدوات السيادية المؤثرة التي منحها المصرف نحو:

- دعم النظام المالي الأفريقي لتعزيز قاعدة رأس المال للمؤسسة كجزء من زيادة رأس مالها. في الواقع، تم تزويد كل دولة مساهمة بقرض سيادي بقيمة 50 مليون دولار أمريكي موجه نحو مساهمتها الوطنية في زيادة رأس مال المصرف (قرض سيادي بضمانات قوية)، ومن ثم تعزيز قاعدة أسهم المؤسسة.
- اتخاذ إجراءات مناخية عاجلة من خلال إنشاء حاضنة ناشئة جديدة لمعالجة تلوث المحيطات عبر منحة غير قابلة للاسترداد لتنمية القدرات.

قصة نجاح 02

تعزيز صناعة الكاكاو في أفريقيا:

- العميل: **وكالة وطنية**
- نوع المعاملة: **مرفق تمويل تجاري**
- عام الاعتماد: **2022**
- المبلغ: **100 مليون دولار أمريكي**
- الركائز الإستراتيجية للمصرف لعام 2030: **القطاع الخاص والتمويل التجاري؛ سلاسل القيمة الزراعية**
- أهداف الأمم المتحدة للتنمية المُستدامة التي تم تناولها:

نبذة عن الصفقة:

يعد الكاكاو من السلع الإستراتيجية ويشكل جزءًا من الحياة اليومية لمليارات الأشخاص حول العالم؛ حيث يتم استخدامه كمادة خام لمنتجات تتراوح بين الحلويات ومنتجات الرعاية الصحية المعتمدة على الشوكولاتة وصولاً إلى مستحضرات التجميل الطبيعية، وتعد أفريقيا من أهم الجهات الفاعلة في هذه الصناعة؛ حيث تنتج القارة أكثر من 75% من الكاكاو في العالم.

عميلنا كيان رائد يركز على البيئة ويدعم إنتاج الكاكاو بطريقة مسؤولة، وكجزء من إستراتيجيتها البيئية والاجتماعية والإدارية، تم تدريب أكثر من 25,000 من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على تقنيات الإنتاج والزراعة الصديقة للبيئة، وتمت زراعة أكثر من 20 مليون شجرة جديدة وحماية الغابات، وتهدف عملية تمويل التجارة هذه إلى دعم قطاع إنتاج الكاكاو الأفريقي بطريقة مسؤولة مع دفع النمو الشامل. وكان لهذه العملية أهمية بالغة ومؤثر بشكل خاص لدعمها للتعافي الاقتصادي بعد الجائحة.

قصة نجاح 03

دعم عمليات تحول المناخ في أفريقيا:

- العميل: مؤسسة التمويل التنموي الإقليمية
- نوع المعاملة: خط ائتماني للقطاع الخاص
- سنة الاعتماد: عدة سنوات (2015، 2019، 2022)
- المبلغ: إجمالي قروض بقيمة 82 مليون دولار أمريكي
- الركائز الإستراتيجية للمصرف لعام 2030: القطاع الخاص وتمويل التجارة والبنية الأساسية، سلاسل القيمة الزراعية، تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال
- أهداف الأمم المتحدة للتنمية المُستدامة التي تم تناولها:

نبذة عن الصفقة:

باعتبارنا مؤسسة مالية تركز على البيئة والمجتمع والحوكمة، فإن عميلنا على المدى الطويل يشارك بقوة في معالجة تغير المناخ، والوصول إلى الحياد الكربوني ودفع النمو الصديق للبيئة في أفريقيا، مع اعتماد نهج التكامل الإقليمي والتأثير التنموي. وقد تم منح ثلاثة خطوط ائتمانية للقطاع الخاص لهذه المؤسسة بهدف دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتنمية القطاع الخاص، وسلاسل القيمة الزراعية، والتعليم، والطاقة، والنقل، وغيرها. تشمل بعض المشروعات الرئيسية التي يمولها عملاؤنا:

- توفير الطاقة النظيفة من خلال محطات الرياح.
- بناء مساكن ميسورة التكلفة لذوي الدخل المحدود.
- المساهمة في الأمن الغذائي من خلال إقراض المزارعين والشركات الزراعية، ومنها الشركات العاملة في مجالات القهوة والألبان وزراعة الشاي والصناعات التجارية.
- دعم إحدى الشركات الرائدة في مجال تصنيع المستلزمات الطبية في أفريقيا.
- توفير التعليم الجيد لأكثر من 1,800 طالب.

وسيُساهم خط الائتمان هذا في دفع النمو الشامل، وإيجاد فرص عمل جديدة مع دعم مشروعات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

قصة نجاح 04

تعزيز التكامل التجاري العربي الأفريقي:

- العميل: مؤسسة تمويل تنموي أفريقية
- أنواع المعاملات: التمويل التجاري — خطاب تأكيد الاعتماد
- عام الاعتماد: 2019
- المبلغ: 63 مليون دولار أمريكي
- الركائز الإستراتيجية للمصرف لعام 2030: القطاع الخاص والتمويل التجاري، سلاسل القيمة الزراعية
- أهداف الأمم المتحدة للتنمية المُستدامة التي تم تناولها:

نبذة عن الصفقة:

نظرًا إلى أن المصرف مؤسسة مملوكة للدول العربية في خدمة التعاون العربي - الأفريقي، فهو يعمل كجسر لعبور الاستثمار من العالم العربي إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ويشارك بقوة في تعزيز التكامل التجاري العربي - الأفريقي في إطار برنامجه المخصص للصادرات العربية.

وتهدف عملية تمويل التجارة هذه إلى تعزيز الأمن الغذائي ودفع النمو المُستدام في إثيوبيا، من خلال تمويل الصادرات من شركة عربية خاصة رائدة في صناعة الأسمدة العالمية إلى وزارة الزراعة الإثيوبية، وبهدف تعزيز زراعة أكثر مرونة واستدامة، تم إرسال السلع المستوردة إلى النقابات الزراعية المحلية والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يحصدون السلع الزراعية الإستراتيجية، بما في ذلك أحد المحركات الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي للبلاد — حبوب البن الإثيوبية. تم منح خطاب الاعتماد الأصلي من قبل العميل، وهو مؤسسة تمويل تنموي أفريقية تركز على الاستدامة.

وفي محاولة لتنويع أدواتنا المالية، مهد خطاب تأكيد الاعتماد الافتتاحي هذا الطريق أمام معاملات لاحقة متعددة، ما عزز المعاملات التجارية العربية الأفريقية والمعاملات التجارية الداخلية في أفريقيا وعزز الرخاء العربي الأفريقي المشترك.

قصة نجاح 05

قيادة النمو الشامل في أفريقيا من خلال الاستثمار المؤثر:

- العميل: مؤسسة تمويل متعددة الأطراف في أفريقيا
- أنواع المعاملات: القطاع الخاص - خط ائتمان
- عام الاعتماد: 2022
- المبلغ: 40 مليون دولار أمريكي
- الركائز الإستراتيجية للمصرف لعام 2030: القطاع الخاص وتمويل التجارة، تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، البنية الأساسية
- أهداف الأمم المتحدة للتنمية المُستدامة التي تم تناولها:

نبذة عن الصفقة:

عميلنا مستثمر ذو تأثير ملحوظ ويتمتع بسجل حافل في إحداث تأثيرات جوهرية في مشهد القطاع الخاص الأفريقي. ويستهدف خط الائتمان الخاص بنا دعم عملائنا في مهمتهم المتمثلة في سد الفجوة التمويلية في أفريقيا، من خلال نهج يركز على التنمية، وسيتم تخصيصه لتمويل مشروعات القطاع الخاص المُستدامة، لإحداث فرق إيجابي في حياة الناس. ومن المشروعات الإستراتيجية الممولة بموجب هذا القرض:

1) دعم صناعة التقنية المالية الأفريقية من خلال تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية من خلال الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول: بفضل هذا المشروع المبتكر تم إنشاء 40 مليون حساب مصرفي في جميع أنحاء أفريقيا وتم ربط 60 مليون مستخدم للخدمات المالية عبر الهاتف المحمول.

2) توفير إمدادات مستمرة من مياه الشرب النظيفة لما يصل إلى 24,000 شخص، من بينهم 12,000 شاب دون سن 15 عامًا، من خلال الآبار الجديدة.

3) تعليم الشباب في القرى النائية لمساعدة ما يصل إلى 12,000 طفل على بناء مستقبل مشرق، من خلال بناء مدارس جديدة. يعد سد الفجوة بين الجنسين أيضًا عنصرًا أساسيًا في هذا المشروع؛ حيث سيتم تعليم ما لا يقل عن 40% من الفتيات في إطاره، وتشكل تنمية القدرات بعدًا رئيسيًا آخر؛ حيث سيتم توفير الكتب والمواد التعليمية الأخرى ذات الصلة للمدارس لتعزيز أعلى معايير التعلم.

4) رفع مستوى الوعي حول القضايا الصحية مع التركيز العملي على الحد من الأمراض المعدية الأكثر إشكالية على أرض الواقع مثل: (الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز). وفي محاولة لتحسين صحة السكان، سيستفيد ما يصل إلى 24,000 شخص من حملات التوعية هذه، بما في ذلك ما يصل إلى 12,000 شاب دون سن 15 عامًا.

5) دعم شركة خاصة مع التركيز على إيجاد فرص للعمل، ومن المتوقع توفير أكثر من 800 فرصة عمل جديدة، مع التركيز القوي على التمكين الاقتصادي للشباب.

قصة نجاح 06

توسيع نطاق استثمارات القطاع الخاص لدعم النمو الاقتصادي المستدام:

- العميل: مؤسسة مالية أفريقية
- أنواع المعاملات: خط تمويل قطاع خاص
- عام الاعتماد: 2022
- المبلغ: 30 مليون دولار أمريكي
- البلد: جمهورية رواندا
- الركائز الإست
- أهداف الأمم المتحدة للتنمية المُستدامة التي تم تناولها:

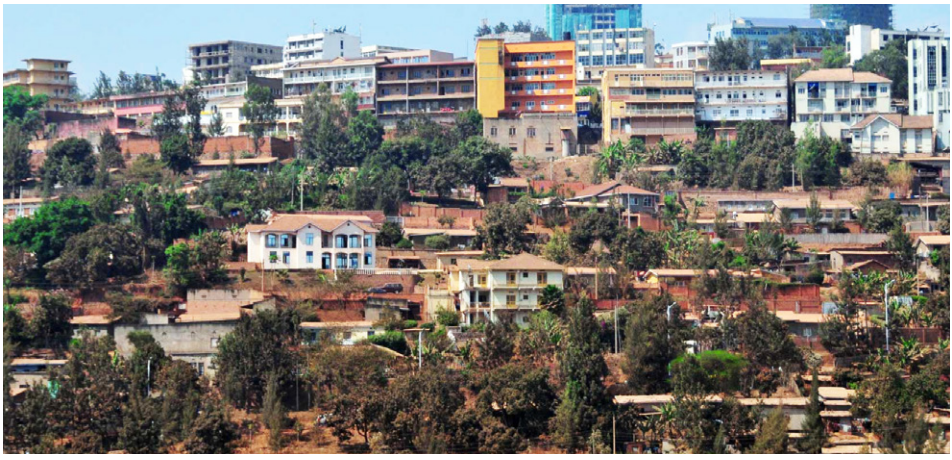

نبذة عن الصفقة:

نظرًا إلى كون رواندا تمثل أحد أسرع الاقتصادات نموًا في أفريقيا، فقد بذلت جهودًا كبيرة لحشد الجهات المعنية في القطاع الخاص لدفع النمو والتنويع والتنمية.

ونظرًا إلى كوننا مؤسسة مالية كبرى تركز على التنمية، فإن عميلنا يستهدف دعم شركات القطاع الخاص والمؤسسات التجارية المملوكة للدولة في رواندا، من خلال خط الائتمان لصالح القطاع الخاص.

يعد تحسين الأثر الاجتماعي عنصرًا بارزًا في هذه الصفقة: في العام 2023، استفادت أكثر من 800 مؤسسة خاصة من القرض، ما أدى إلى توفير أكثر من 1,800 فرصة عمل جديدة (89% مباشرة و11% غير مباشرة)، وأكثر من 30% موجهة نحو تمكين المرأة اقتصاديًا.

وكان الإسكان والتعليم والتصنيع والطاقة هي الصناعات الرئيسية المستهدفة حتى الآن. وسيُساهم خط الائتمان في نهاية المطاف في تعزيز دور القطاع الخاص في التعافي الاقتصادي في البلاد بعد الجائحة مع دفع النمو الشامل.

قصة نجاح 07

تشكيل مستقبل ريادة الأعمال في أفريقيا:

- العميل: مدينة كيغالي للابتكار.
- أنواع المعاملات: التمويل المختلط (القطاع الخاص والقروض السيادية).
- عام الاعتماد: 2023.
- المبلغ المختلط: تمويل القطاع الخاص بقيمة 20 مليون دولار أمريكي؛ القرض السيادي للقطاع العام 20 مليون دولار أمريكي.
- الركائز الإستراتيجية للمصرف لعام 2030: القطاع الخاص وتمويل التجارة، تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال؛ البنية الأساسية.
- أهداف الأمم المتحدة للتنمية المُستدامة التي تم تناولها:

نبذة عن الصفقة:

قامت حكومة رواندا وأفريقيا 50 (مؤسسة تمويل تنموي كبرى تركز على البنية الأساسية) بتنظيم مدينة كيغالي للابتكار في شكل شراكة بين القطاعين العام والخاص. ونظرًا إلى وضعها الحالي كمدينة ذكية ومجموعة تقنية، فإن المبادرة تستهدف الجمع بين الجامعات المحلية والدولية وشركات التقنية والتقنيات الحيوية والجهات المعنية الأخرى لدفع الابتكار وتعزيز مشهد ريادة الأعمال الأفريقي. بهدف تعزيز النمو الاقتصادي في رواندا من خلال التحول الرقمي، دعم المصرف هذا المشروع التقني المبتكر وقدّم تمويلاً مختلطًا، من خلال نوافذه للقطاعين العام والخاص، لتمويل بناء حاضنة شركات ناشئة ومرافق البنية التحتية ذات الصلة، كجزء من مشروع مدينة كيغالي للابتكار. ومع التركيز بشكل خاص على الشباب، سيخلق المشروع ما يصل إلى 50,000 فرصة عمل ويحول أفكار الأعمال المبتكرة إلى واقع ليدفع التحول ويشكل مستقبل ريادة الأعمال في أفريقيا.

خط ائتمان لصالح مؤسسة مالية لتمويل القطاع الخاص في كوت ديفوار:

سيمكّن هذا التمويل المؤسسة المالية من مواصلة وتعزيز دعمها لعملائها من الشركات ومؤسسات القطاع الخاص في كوت ديفوار. ومن خلال توفير هذا التمويل الحيوي، سيتمكن المصرف من تقديم المزيد من الدعم لعملائه في دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية في مختلف القطاعات. علاوة على ذلك، سيمكّن هذا التمويل البنك من تخصيص موارد إضافية لمبادرات وطنية رئيسية، مثل برنامج الإسكان الاجتماعي، الذي يهدف إلى تلبية الطلب المتزايد على السكن الميسور. كما سيتم توجيه هذه الأموال نحو قطاعات أخرى ذات أولوية بالغة الأهمية للنهوض الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، مما يعزز دور البنك في دعم التنمية المستدامة وتحسين مستويات معيشة المواطنين.

خط ائتمان لصالح مؤسسة مالية لدعم القطاع الخاص في ليبيريا:

يهدف خط الائتمان هذا إلى تحفيز تنمية القطاع الخاص في ليبيريا من خلال توفير التمويل اللازم لمبادرات القطاع الخاص في البلاد. ومن خلال تعزيز النمو والاستثمار في القطاعات الرئيسية، تُعدّ هذه المبادرة عاملاً أساسياً في تحقيق أهداف التنمية الاستراتيجية لليبيريا. وسيدعم خط الائتمان مشاريع تنموية مؤثرة، مع التركيز على قطاعات حيوية كالزراعة والصناعة، مما يُسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وخلق فرص عمل.

إلقاء الضوء على:

عملية خصم خطابات الاعتماد لعدة بنوك في إثيوبيا:

تنسجم هذه العملية تمامًا مع استراتيجية البنك لعام 2030، وتندرج ضمن الركائز الأساسية لخطته الاستراتيجية لعام 2030، والتي تهدف إلى دعم القطاع الخاص والتجارة من خلال برنامج تمويل الصادرات العربية.

ستشمل هذه العملية عدة بنوك إثيوبية، بهدف رئيسي هو دعم الصادرات العربية وتعزيز مشاركة البنك في إصدار خطابات الاعتماد وتحسينها وخصمها، كجزء من منتجات تمويل التجارة التي يقدمها للمعاملات الممولة وغير الممولة. ستلعب هذه العملية دورًا محوريًا ومباشرًا في تعزيز استقرار الاقتصاد الإثيوبي واستدامته. فمن خلال ضمان توفير السلع الاستراتيجية، ستدعم الأنشطة الاقتصادية الأساسية، لا سيما في القطاعات الحيوية كالزراعة والتعدين. تُعد هذه القطاعات عماد الاقتصاد الوطني، ومن خلال تعزيز سلاسل التوريد الخاصة بها، يستطيع البنك زيادة الإنتاجية، وتعزيز النمو، والمساهمة في تعزيز المرونة الاقتصادية الشاملة لإثيوبيا.

خط ائتمان لصالح جمهورية توغو:

تمثل هذه الصفقة أداةً رئيسيةً لدفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية في توغو. وستساهم في تلبية الاحتياجات الأساسية للبلاد من خلال توفير السلع والمواد الاستراتيجية، وبالتالي دعم القطاعات الحيوية كالزراعة والصناعة والتعدين. وعلى وجه التحديد، سيسهل هذا التمويل توفير مدخلات الإنتاج، مما يحفز الاستثمارات المحلية ويعزز الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي. علاوة على ذلك، سيدعم التمويل الصناعات المحلية، مما يقلل الاعتماد على الواردات، ويخفف الضغط على احتياطيات النقد الأجنبي، ويحسن الميزان التجاري.

إضافةً إلى تعزيز ميزان المدفوعات وزيادة احتياطيات النقد الأجنبي، سيعزز هذا التمويل الاستقرار الاقتصادي ويحسن قدرة توغو على مواجهة الصدمات الخارجية. ومن المتوقع أن يكون الأثر على معدل نمو البلاد كبيراً. وتشمل النتائج المتوقعة انخفاض معدل البطالة من 5.2% إلى 4.5%، وزيادة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من 20% إلى 25%، وارتفاع حجم الصادرات من 2.1 مليار دولار أمريكي إلى 2.8 مليار دولار أمريكي. وستلعب هذه التحسينات دوراً حاسماً في تسريع التنمية الاقتصادية الشاملة في توغو وتعزيز الاستدامة على المدى الطويل.

الطريق إلى الأمام

من الضروري أن يقوم المصرف بتضمين الدروس الأساسية المكتسبة من تجاربه السابقة في تصميمه الجديد لمواجهة التحديات التي تواجهها البلدان المستفيدة. وفي عملياته وإقراضه، يقوم المصرف بشكل روتيني بتمويل الاستثمارات والإنفاق للمساهمة في تحقيق الالتزامات التنموية للدول المستفيدة، إضافة إلى ذلك، يمكن للمصرف تعزيز خدماته من خلال تقديم حلول تمويلية طويلة الأجل لسد الفجوة التمويلية وتجنب المنافسة مع المصارف التجارية لتحقيق أهداف القطاع الخاص بين البلدان المستفيدة.

سيكون التركيز المستقبلي لعمليات المصرف في مجال الصحة والسلامة المهنية على المجالات التالية؛ حيث أثبتت خبرة المصرف ومعرفته نجاحها من حيث العائد المالي والأثر التنموي:

الأعمال الزراعية: دعم الإنتاجية الزراعية، والأعمال التجارية الشاملة، وتكامل سلسلة القيمة، والشمولية، وإضافة القيمة المحلية والتصدير، والقدرة على التكيف مع المناخ، والاستدامة البيئية.

تطوير الأعمال: استكشاف وتحديد وتصميم منتجات تمويلية جديدة لمحفظة عمليات المصرف طويلة الأجل مع التركيز على توسيع نطاق إعداد المشروع لإنشاء مشروعات قابلة للتمويل عبر القطاعات والبلدان.

الطاقة: توفير بنية أساسية للطاقة تكون صديقة للبيئة ومستدامة ومرنة وشاملة، وتحسين فرص حصول الجميع على الطاقة.

البنية الأساسية البيئية: دعم التقنيات المتقدمة ونماذج التسليم وزيادة مشاركة القطاع الخاص في قطاع البنية الأساسية البيئية من خلال زيادة التمويل والتعبئة لعملاء القطاع الخاص.

التمويل: توسيع فرص الحصول على التمويل، وخاصة بين الفئات ذات الدخل المنخفض (التمويل الأصغر وتمويل الإسكان) والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

تقنية المعلومات والاتصالات: دعم توسيع وتحديث البنية الأساسية لشبكات الاتصالات، لتوفير خدمات مستدامة وبأسعار معقولة، ومن ثم القضاء على الفجوات بين المناطق الحضرية والريفية وبين الجنسين، وتعزيز توفير فرص عمل مع بناء المهارات وتعزيز القدرات التنافسية.

تمويل التجارة:

- تسهيل التجارة عن طريق سد الفجوات بين السوق وتخفيف المخاطر المرتبطة بها.
- تطوير وتعزيز أدوات تمويل التجارة لتسهيل المعاملات الدولية.
- ضمان التنسيق والتماسك في السياسات التجارية على المستويين الوطني والإقليمي.
- مواءمة الأطر التنظيمية لخلق بيئة أكثر شفافية وقابلية للتنبؤ للشركات.
- تعزيز قدرة المؤسسات الحكومية المسؤولة عن تشجيع التجارة وتنظيمها وتسهيلها.
- توفير التدريب والدعم للشركات، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، لتعزيز قدرتها على المشاركة في التجارة الدولية.
- الدعم والمشاركة في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) لإنشاء سوق موحدة للسلع والخدمات عبر القارة.

الإستراتيجية التشغيلية: يجب على المصرف أن يستمر في الاستثمار بطرق تضمن أن يكون لتفويضه التنموي الأسبقية على توليد العوائد المالية. ويتم تحقيق ذلك من خلال استهداف المناطق، أو القطاعات، أو العملاء الأكثر احتياجًا، أو الذين لديهم أكبر تأثير إنمائي.

واستنادا إلى شراكاته القوية مع الجهات الفاعلة في السوق والمؤسسات المالية، فضلاً عن مصداقيته العالية مع البلدان المستفيدة والمستثمرين من القطاع الخاص وفريق مؤهل تأهيلاً عاليًا من المتخصصين في القطاع المصرفي والصناعة، يمكن للمصرف أن يلعب دورًا مهمًا في دعم القطاع الخاص وعمليات تمويل التجارة في دول أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وسيساعد على ضمان الدور النشط للقطاع الخاص داخل اقتصادات البلدان المستفيدة من تمويلات المصرف.

يمكن للمصرف أن يلعب دورًا مهمًا في دعم القطاع الخاص وعمليات تمويل التجارة في دول أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وسيساعد على ضمان الدور النشط للقطاع الخاص داخل اقتصادات البلدان المستفيدة من تمويلات المصرف.

مكتب القاهرة
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا
البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير، 72ب المعهد
الاشتراكي، المنتزة، هليوبوليس (7)،
محافظة القاهرة 11341
جمهورية مصر العربية
هاتف/فاكس: 4502021-2-202+
البريد الإلكتروني: badea@badea.org

المكتب الرئيسي
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا
برج العامرية، حي العليا،
طريق الملك فهد، مبنى رقم 7922،
الرقم الفرعي 4091، الرمز البريدي 12333
الرياض – المملكة العربية السعودية
هاتف: 112881180-966+
فاكس: 112881181-966+
البريد الإلكتروني: badea@badea.org
www.badea.org